

الدَّخِيلُ فِي التَّفْسِيرِ وَأَثْرُهُ فِي فَهْمِ الْقَصَصِ الْقُرْآنِيِّ. "حادثة الإفك" نموذجاً - دراسة تطبيقية -

أ/ عبد المطلب بن عشورة

أستاذ مادة التجويد والقراءات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

الهاتف: 0556292574

البريد الإلكتروني: arroaym86@gmail.com

ملخص المقال:

يندرج هذا المقال ضمن ما يتوجّه به من الدراسة والتحليل للتراث التفسيري وقضايا المعرفة، إذ يتناول مسألة مهمّة، وهي تمييز "الدخيل في التفسير"، فحاولت فيه بيان ما لها من أثر على الفهم والفكر الإسلامي؛ والإحالة على غير الصواب من الرأي أو القول، إذ اخترت (الآيات العشر) التي نزلت في حادثة الإفك؛ وبشأن براءة أمّ المؤمنين "عائشة" (رضي الله عنها)، وحاولت تحليل ما فسّرت به من الروايات، توصّلاً إلى بيان الدخيل فيها، وبناء فهم صحيح لها.

الكلمات المفتاحية: الدخيل في التفسير، حادثة الإفك، براءة أمّ المؤمنين عائشة (رضي الله عنها).

Abstract :

This report is included among the studies linked to the analysis of the Quran exegesis heritage and its knowledge issues. It tackles an important issue namely "**Distinction of Intruder in Quran Exegesis**", through which I attempted to make clear its effect on Islamic understanding and thought, reporting the false opinions or speeches, so I chose the ten verses revealed in "El-Ifk Incident" concerning the innocence of Oum El-Mouminin "Aisha" (May Allah Be pleased with her), also I tried to analyze the interpreting versions, making clear the intruder ones, thus building a correct understanding for them.

وجواز خروجها للحاجة بناء على إذن الزوج العام، والسفر بمحرم، وخدمة الأجانب، والتحلّي بقلادة ونحوها في السفر، وحسن معاملتها (...)، والحفاظ على المال وصيانتها؛ ولو كان من قليل المتاع، لنهي الشرع عن إضاعته، وأفادت بذكر ضوابط خروج الجيوش العسكرية؛ ك (التوقف عن الرحيل بإذن الأمير، حراسة المعسكر)، وإجلاء ضوابط تعامل المسلم مع المصائب، (الاسترجاع، عدم إعلام أهل المريض بما يؤذيهم)، وعرض ضوابط هجر المسلم القريب والبعيد ومراتبه: (المهجران بالكلام، والملاطفة)، وذكر ذبّ المسلم عن عرض أخيه المسلم خاصة إن كان من أهل الفضل، ولم يعهد عنه خلاف ذلك، وفيها دعوة إلى ضرورة التحلي بصحة العقيدة؛ وما يحق لله عز وجل من قِبَلنا، كالتزيه بلفظ التسبيح وغيره، والدعوة إلى معرفة فضائل الصحابة؛ والتأسي بهم في التعامل عند الفتن، وموقف المسلم منها.... وهذه أهم الفوائد الظاهرة، وإلا فهي أطول وأكثر....⁽¹⁾.

سبب نزول الآيات: نزلت هذه الآيات العشر جملة واحدة براءة لأُم المؤمنين (عائشة) (رضي الله عنها) مما رميت به، وأُفك عنها⁽²⁾. وهو إجماع المفسرين والمحدثين، وليس فيها إلا قول واحد⁽³⁾.

فقد أخرج الإمام أحمد⁽¹⁾، والبخاري⁽²⁾، ومسلم⁽³⁾، والترمذي⁽⁴⁾، وغيرهم من طريق ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعبيد الله بن عبد الله بن

(1) ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (852هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، قراءة وتصحيح: عبد العزيز بن باز، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، وآخر، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1379هـ، ج 8، ص 479-481.
(2) ينظر: السيوطي، جلال الدين (911هـ)، لباب النقول في أسباب النزول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2002م، ص 183_185. والواحدي، أبو الحسين علي بن أحمد النيسابوري (468هـ)، أسباب نزول القرآن، عناية: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، السعودية، ط2، 1416هـ/1992م، ص 318_323.
(3) عليوي، ابن خليفة، جامع النقول في أسباب النزول، (د، ن)، (د، م)، ط1، 1404هـ، ج2، ص 234. وينظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ، ج17، ص 189-209. والبغوي، أبو محمد بن الحسين بن مسعود (516هـ)، معالم التنزيل، ت: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، السعودية، (د، ط)، 1411هـ، مج6، ج18، ص 18-22. وابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ج4، ص 168. وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ت: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط2، 1425هـ/2004م، مج4، ج6، ص 19-25. والقرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م، مج15، ص 161-162.

عتبة بن مسعود، عن عائشة (رضي الله عنها) زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله مما قالوا؛ قال "الزهري": وكلهم حدثني طائفة من حديثها⁽⁵⁾، وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض⁽⁶⁾، وأثبت اقتصاصا⁽⁷⁾، وقد وعيت عن واحد منهم الحديث الذي حدثني، وبعض حديثهم يصدق بعضا، ذكروا: أن "عائشة" زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج سافراً؛ أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ معه، قالت "عائشة" (رضي الله عنها): فأقرع بيننا في غزوة غزاها، فخرج فيها سهمي، فخرجت مع رسول الله ﷺ وذلك بعدما أنزل الحجاب، فأنا أحمل في هودجي، وأنزل فيه مسيرنا، حتى إذا فرغ رسول الله ﷺ من غزوه وقفل، ودنونا من المدينة؛ آذن ليلة بالرحيل، فقمنا حين آذنوا بالرحيل، فمشيت حتى جاوزت الجيش، فلما قضيت من شأني أقبلت إلى الرحل، فلمست صدري؛ فإذا عقدي من جزع ظفار⁽⁸⁾ قد انقطع فرجعت فالتمست عقدي فحبسني ابتغاؤه، وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلون لي، فحملوا هودجي فرحلوه على بعيري الذي كنت أركب، وهم يحسبون أنني فيه وكانت النساء إذ ذاك خفافا لم

(1) ابن حنبل (241هـ)، المسند، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2004م، ج42، ص404-412، ح(25623).

(2) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (256هـ)، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ط1، 1400هـ، كتاب التفسير، باب (إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم)، ح(4750)، ج3، ص264-267.

(3) أبو الحسن، بن الحجاج القشيري النيسابوري (261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، ح(2770)، ج4، ص2129-2130.

(4) محمد بن عيسى بن سورة (276هـ)، الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، عناية: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط1، 1417هـ، كتاب تفسير القرآن، باب (ومن سورة النور)، ح(3180)، ص716-718.

(5) هذا يسمى التلفيق في روايات الحديث، وكان يصنعه "الزهري" كثيرا، خاصة مع الثقات، وقد نقل ابن حجر في (الفتح) انتقاد "القاضي عياض" له فقال: (قال القاضي عياض: انتقدوا على الزهري ما صنعه من روايته لهذا الحديث ملفقا عن هؤلاء الأربعة وقالوا: كان ينبغي له أن يفرد حديث كل واحد منهم عن الآخر)، فتح الباري: ج8، ص456.

(6) أي من حيث جمعه لأطراف الحديث، لا من حيث الضبط للرواة.

(7) أي: سياقاً.

(1) قيل: مدينة باليمن، وقيل: جبل بها. والجزع: عقد من الخرز معروف، في سواده بياض كالعروق، ينظم كالقلادة للمرأة.

يهبّلت⁽¹⁾، ولم يغشهن اللحم؛ إنما يأكلن العَلَقَة⁽²⁾ من الطعام، فلم يستنكر القوم ثقل الهودج حين رخلوه ورفعوه، وكنت جارية حديثة السن؛ فبعثوا الحمل وساروا ووجدت العقد بعدما استمر الجيش؛ فحجّت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب، فتيّمت منزلي الذي كنت فيه، وظننت أن القوم سيفقدوني فيرجعون إليّ، فبينما أنا جالسة في منزلي غلبتني عيني، فنمت، وكان "صفوان بن المعطل السلمي" ثم "الذكواني" قد عرّس من وراء الجيش؛ فأدّج، فأصبح عند منزلي، فرأى سواد إنسان نائم، فأتاني فعرفني حين رأيته؛ وقد كان يراني قبل أن يضرب الحجاب عليّ، فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني؛ فحمرّت وجهي بجلبابي، والله ما يكلمني كلمة، ولا سمعت منه كلمة؛ غير استرجاعه، حتى أناخ راحلته فوطئ على يدها فركبتها، فانطلق يقود بي الراحلة، حتى أتينا الجيش بعدما نزلوا موغرين⁽³⁾ في نحر الظهيرة، فهلك من هلك في شأني، وكان الذي تولى كبره "عبد الله بن أبيّ بن سلول"، فقدمنا المدينة، فاشتكيت حين قدمنا المدينة شهرا، والناس في قول أهل الإفك، ولا أشعر بشيء من ذلك، وهو يرييني في وجعي أني لا أعرف من رسول الله ﷺ اللّطف الذي كنت أرى منه حين أشتكي؛ إنما يدخل رسول الله ﷺ فيسلم ثم يقول: كيف تيكّم؟ فذاك يرييني، ولا أشعر بالشرّ حتى خرجت بعدما نقهت⁽⁴⁾، وخرجت معي أمّ مسطح قبّل المناصع، وهو متبرّزنا، ولا نخرج إلا ليلا إلى ليل، وذلك قبل أن نتخذ الكُفّ قريبا من بيوتنا، وأمرنا أمر العرب الأول في التنزه، وكنا نتأذى بالكُفّ أن نتخذها عند بيوتنا، فانطلقت أنا وأمّ مسطح؛ وهي بنت أبي رهم بن عبد المطلب بن عبد مناف، وأمها بنت صخر بن عامر خالة أبي بكر الصديق، وابنها مسطح بن أثاثة بن عباد بن المطلب، فأقبلت أنا وبنت أبي رهم قبل بيتي حين فرغنا من شأننا، فعثرت أمّ مسطح في مرطها، فقالت: تعس مسطح، فقلت لها: بئس ما قلت، أتسبّين رجلا قد شهد بدرا، قالت: أي هنتاه، أولم تسمعي ما قال؟ قلت: وماذا قال؟ قالت: فأخبرتني بقول أهل الإفك، فازددت مرضا إلى مرضي، فلما رجعت إلى بيتي فدخل علي رسول الله ﷺ فسلم ثم قال: كيف تيكّم؟ قلت: أتأذن لي أن آتي

(2) الكثير اللحم، القليل الحركة.

(3) القليل من الطعام، وأصله شجر يبقى إلى الشتاء تأكل منه الإبل.

(4) الوغرة: شدة الحر، ومنه (وغر الصدور).

(5) من أفاق من مرضه ولم تكتمل صحته.

أبوي، قالت: وأنا حينئذ أريد أن أتيقن الخبر من قبلهما، فأذن لي رسول الله ﷺ فجئت أبوي، فقلت لأمي: يا أمته ما يتحدث الناس؟ فقالت: يا بنيّة، هوّني عليك، فوالله لقلّما كانت امرأة قطّ وضيئة عند رجل يحبها، ولها ضرائر إلا كثّرن عليها، قالت: قلت: سبحان الله، وقد تحدّث الناس بهذا؟ قالت: فبكيت تلك الليلة؛ حتى أصبحت لا يرقأ لي دمع، ولا أكتحل بنوم، ثم أصبحت أبكي، ودعا رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب، وأسامة بن زيد، حين استلبث الوحي يستشيرهما في فراق أهله، قالت: فأما أسامة بن زيد فأشار عليّ رسول الله ﷺ بالذي يعلم من براءة أهله، وبالذي يعلم في نفسه لهم من الود؛ فقال: يا رسول الله، هم أهلك، ولا نعلم إلا خيرا، وأما عليّ بن أبي طالب فقال: لم يضيّق الله عليك، والنساء سواها كثير، وإن تسأل الجارية تصدقك، قالت: فدعا رسول الله ﷺ بريرة، فقال: أي بريرة، هل رأيت من شيء يريبك من عائشة؟ قالت له بريرة: والذي بعثك بالحق إن رأيت عليها أمرا قطّ أغمصه عليها أكثر من أنها جارية حديثة تنام عن عجين أهلها، فتأتي الداجن⁽¹⁾ فتأكله، قالت: فقام رسول الله ﷺ على المنبر؛ فاستعذر من "عبد الله بن أبي بن سلول"، قالت: فقال رسول الله ﷺ وهو على المنبر: يا معشر المؤمنين من يعذرني من رجل قد بلغ أذاه في أهل بيتي، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيرا، ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه إلا خيرا، وما كان يدخل على أهلي إلا معي، فقام سعد بن معاذ الأنصاري، فقال: أنا أعذرک منه يا رسول الله، إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرک، قالت: فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج، وكان رجلا صالحا ولكن اجتهلته الحمية، فقال لسعد بن معاذ: كذبت، لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله، فقام أسيد بن حضير، وهو ابن عمّ سعد بن معاذ فقال لسعد بن عبادة: كذبت، لعمر الله لنقتلنه؛ فإنك منافق تجادل عن المنافقين فثار الحيّان (الأوس والخزرج) حتى همّوا أن يقتلوا ورسول الله ﷺ قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله ﷺ يخفضهم حتى سكتوا وسكت، قالت: وبكيت يومي ذلك؛ لا يرقأ لي دمع؛ ولا أكتحل بنوم، وأبواي يظنّان أنّ البكاء فالق كبدي، فبينما هما جالسان عندي؛ وأنا أبكي استأذنت عليّ امرأة من الأنصار فأذنت لها، فجلست تبكي قالت: فبينما نحن على ذلك دخل علينا رسول الله ﷺ فسلم، ثم جلس قالت: ولم

(1) قيل: ما يألف البيت من شاة أو طير.

ع عن أمري: (ما علمت؟ وما رأيت؟)، فقالت: يا رسول الله، أحمي سمعي وبصري، والله ما علمت إلا خيرا، قالت عائشة: وهي التي كانت تساميني من أزواج النبي ع، فعصمها الله بالورع، وطفقت أختها "حمنة بنت جحش" تحارب لها، فهلكت فيمن هلك.

فهذا الحديث مقطوع بصحّته (سندا ومتنا)، ومعتمد لدى المفسرين والمحدثين، وموافقته لسياق الآيات⁽¹⁾ ظاهرة، ولا أقوى منه وأوضح بيانا لمعانيها، فهو الصحيح المعول عليه في أسباب النزول.

أولا: الدخيل في سبب النزول:

1/ عرض الروايات: أشار "الطباطبائي" في "تفسيره" إلى ما أورده (القمّي) في الآية: (إن الذين جاءوا...)، بقوله: (فإن العامة روت أنها نزلت في "عائشة" وما رميت به في غزوة بني المصطلق من خزاعة، وأما الخاصة فإنهم رووا أنها نزلت في مارية القبطية وما رمتها به عائشة⁽²⁾) اه. وأنه روى بسنده القصّة دليلا على الواقعة:

أولا: بسنده إلى الحسن بن علي بن فضال؛ قال: حدثني عبد الله بن بكير عن زرارة؛ قال: سمعت أبا جعفر U يقول: لما هلك إبراهيم بن رسول الله ع حزن عليه حزنا شديدا، فقالت عائشة: ما الذي يحزنك عليه؟ ما هو إلا بن جريح، فبعث رسول الله ع عليّا U وأمره بقتله، فذهب عليّ U ومعه السيف، وكان جريح القبطي في حائط فضرب عليّ U باب البستان، فأقبل جريح له ليفتح الباب؛ فلما رأى عليّا U عرف في وجهه الغضب فأدبر راجعا ولم يفتح باب البستان، فوثب عليّ U على الحائط ونزل إلى البستان واتّبعه ووّلى جريح مدبرا، فلمّا خشى أن يرهقه صعد في نخلة، وصعد عليّ U في أثره فلمّا دنا منه رمى بنفسه من فوق النخلة فبدت عورته؛ فإذا ليس له ما للرجال ولا له ما للنساء، فانصرف عليّ U إلى النبيّ ع فقال له: يا رسول الله إذا بعثتني في الأمر

(1) ينظر: المزيبي، خالد بن سليمان، المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط1، 1427هـ، ج2، ص749.

(2) ينظر: محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1997م، ج15، ص104 - 106.

أكون كالمسمار المحمي في الوبر أم أثبتت؟ قال: لا؛ بل تثبت، قال: والذي بعثك بالحق ما له ما للرجال وما له ما للنساء، فقال: الحمد لله الذي صرف عنا سوء أهل البيت.

ثانيا: وروى بسنده إلى مروان بن مسلم عن عبد الله بن بكير قال: قلت لأبي عبد الله (ع)، جعلت فداك، كان رسول الله (ص) أمر بقتل القبطي، وقد علم أنها كذبت عليه أو لم يعلم؟ وقد دفع الله عن القبطي القتل بتثبيت عليّ (ع) فقال: بل كان والله علم، ولو كان عزيمة من رسول الله ما انصرف عليّ (ع) حتى يقتله، ولكن إنما فعل رسول الله (ص) لترجع عن ذنبها، فما رجعت ولا اشتدّ عليها قتل رجل مسلم. اهـ.

ثالثا: رأى بعضهم أنها: (نزلت في عائشة وحفصة وأبي بكر وعمر لما قذفوا مارية القبطية وجريحا)⁽¹⁾.

مناقشة هذه الروايات:

لم تكن هذه الروايات في أكثر كتب التفسير سببا للنزول؛ إلا لدى بعض أئمة الشيعة، كـ (القمي)، مع مخالفتها للآثار، إذ يرون أنها نزلت في براءة مارية القبطية؛ وليس "عائشة"؛ التي اتهمت "مارية" بالزنا، وهذه من أعظم شبه الرافضة في المسألة، فلا يسلم لهم به إسنادا وممتنا، وواقعا.

فأما من جهة الإسناد: فإنّ كلا الإسنادين السابقين مما عرفنا عند الشيعة، بـ (أسانيد أهل

البيت) دون غيرهم. وأمّا تفصيل أحوال رجال الإسناد؛ فأكثرها لا يخلو من مقال.

أولا: عبد الله بن بكير: وقد ورد في الإسنادين معا، وكان الظنّ ابتداءً أنه: (عبد الله بن بكير

الغنوي)⁽²⁾، يروي عن حكيم بن جبير، وروى عنه أبو نعيم، وليس هو، كما تبين كتب الرجال

(1) إحسان إلهي ظهير الباكستاني (1407هـ)، الشيعة وأهل البيت، دار الإمام المجدد، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ/2005م، ص160، نقلا عن "البرهان" 3، 127.

(1) مختلف فيه ضعفه غير واحد، ينظر: ابن عدي، أبو أحمد عبد الله الجرجاني (365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م، ترجمة 1085، ج5، ص410. والذهبي، شمس الدين بن أحمد بن عثمان (748هـ)، المغني في الضعفاء، ت: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ترجمة 3119، ج1، ص333. وابن حبان، محمد بن أحمد بن أبي حاتم البستي، (354هـ)، (الثقات)، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط1، 1393هـ/1973م، ج8، ص335.

والتراجم السنّية، والمقصود هنا: "بن أعين بن سنسن أبو علي الشيباني" من أصحاب الإمام "الصادق"؛ وليس الأصبحي أبو أويس المدني ابن أخت مالك القصير مولاهم، روى عن أبي عبد الله، والجهم...، وكان (فطحي المذهب)⁽¹⁾..، والشّيعَة -أنفسهم- اختلفوا في توثيقه:

قال "الطوسي": (إنه فطحي المذهب إلا أنه ثقة. وعن "الكشي": قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا..). وفي موضع آخر أنه: (من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وأقروا له بالفقه؛ فأنا أعتد على روايته وإن كان مذهبه فاسدا)⁽²⁾.

وقد قال الشيخ: (إن العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عن عبد الله بن بكير، وأقروا له بالفقه والثقة. وفيه نظر لأنه فطحي المذهب، ولو كان ما رواه حقا لما جعله رأيا له، ومع ذلك فقد اختلف سند الرواية عنه فتارة أسندها إلى رفاعة وأخرى إلى زرارة ومع ذلك نسبه إلى نفسه؛ والعجب من الشيخ -مع دعواه الإجماع المذكور- أنه قال: إن إسناده إلى زرارة وقع نصرة لمذهبه الذي أفتى به لما رأى أن أصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه. قال: وقد وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحق إلى الفطحية ما هو معروف...⁽³⁾.

(1) "الفطحية" طائفة شيعية، (العمارية)، قالوا بإمامة عبد الله بن جعفر بن محمد، سمّوا بذلك قيل: لأنه أفتح الرأس، وقيل: الرحلين، وقيل: نسبة إلى رئيس من الكوفة: عبد الله بن فطيح، قالوا بإمامته ومالوا إلى هذه المقالة فدخلت عليهم الشبهة لما روى عنهم أن: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى إمام... ثم إن عبد الله مات بعد أبيه بسبعين يوما، فرجع الباقر إلا شاذًا منهم إلى القول بإمامة أبي الحسن، وإلى خبر: أن الإمامة لا تكون في الأخوين بعد الحسن والحسين؛ فلما مات عبد الله ولم يخلف ذكراً، اضطربوا وأنكروا الروايات الكثيرة عن علي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد من أن الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسنين، ولا تكون إلا في الأعقاب وأعقابهم...، فرجع عامة الفطحية عن القول بإمامته إلا القليل، إلى القول بإمامة موسى بن جعفر. ينظر: إحسان إلهي ظهير (1407هـ)، الشّيعَة والتشيع فرق وتاريخ، دار الإمام المجدد، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ/2005م، ص226، وما بعدها، والسالوس: بن أحمد علي، "مع الاثني عشرية في الأصول والفروع"، دار الفضيلة، الرياض، السعودية، ط7، 1424هـ/2003م، ص678-680.

(2) الحلبي: أبو منصور الحسن بن يوسف الطهر الأسدي، (726هـ)، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ت: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، إيران، ط4، 1431هـ، ص195.

(1) ينظر: العاملي (الشهيدين)، محمد بن جمال الدين (786هـ)، وزين الدين المعبي (965هـ)، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، تصحيح: محمد كلانتر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ج6، 38-40. والغريفي: محي الدين الموسوي، قواعد الحديث، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م، ص43-44.

وخلاصة القول في "عبد الله بن بكير أنه مختلف فيه لدى أهل الشيعة بين مجمع عليه، وبين متهم له بالفطحية، وبين متهم له بالكذب والوضع في الأخبار وبين موثق له ومعدّل.

ثانياً: جاء في الإسناد - أيضاً - زرارة؛ وهو زرارة بن أعين بن سنسن، ويكنى أبا الحسن وأبا علي، وقد وردت نصوص من أهل وكتب الشيعة بعضها يستفاد منها توثيقه، وبعضها تجريحه:

أ/ نصوص التوثيق: ومن أهمّها:

1/ قال عنه "النجاشي"⁽¹⁾ أنه: (شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدّمهم، وكان قارياً فقيهاً متكلماً، شاعراً أديباً، قد اجتمعت فيه خلال النقل والدين، ثقة، صادق فيما يرويه، وقد ذكر "الكشي" أحاديث تدلّ على عدالته، وعارضت الأحاديث أخبار تدلّ على القدح فيه قد ذكرناها في كتابنا الكبير، وذكرنا وجه الخلاص عنها والرجل عندي مقبول الرواية)، وقال عنه "الطوسي": (ثقة)⁽²⁾.

ب/ نصوص تضعيفه:

وأكثرها وردت عن "الكشي" ومن أشهرها رواية " (لعن الله زرارة، لعن الله زرارة،....). ومن أقوال أبو عبد الله (رضي الله عنه) في زرارة⁽³⁾: (لعن الله بريداً، لعن الله زرارة. وقال أيضاً: لا يموت زرارة إلا تائهاً عليه لعنة الله، وقال أيضاً: هذا زرارة بن أعين، هذا والله من الذين وصفهم الله تعالى في كتابه العزيز: (وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا) [الفرقان: 23]).

والخوئي، أبو القاسم الموسوي (1411هـ)، معجم رجال الحديث، (د، ن)، النجف الأشرف، العراق، (د، ت)، (د، ط)، ج 11، ص 129، والطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسين (460هـ)، تهذيب الأحكام، ت: السيد حسن الموسوي الخراساني، دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، (د، ط)، 1395هـ، ج 8، ص 35.

(2) أبو العباس أحمد بن علي الأسدي (450هـ)، رجال النجاشي، ت: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي،

قم، إيران، ط 6، 1418هـ، ص 175، وينظر: الحلبي، المصدر السابق، ترجمة رقم (441)، ص 152-153.

(3) محمد بن الحسن (385هـ)، رجال الطوسي، ت: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط 5، 1430هـ، ترجمة (5010)، ص 338.

(1) الطوسي، محمد بن الحسن (385هـ)، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، ت: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط 1، 1427هـ، ج 2، ص 134-136 وما بعدها.

فـ "زرارة" إذن، تعارضت فيه الروايات، وهذا ما برّره "أحمد الحسيني" بعد ذكر "الكشي" لروايات الفريقين، فقال: (والروايات التي يوردها مؤلّف الكتاب في شأن زرارة تنقسم إلى قسمين، فبعض منها فيه المدح والثناء له، والإشادة بمكانته السامية، ومنزلته العظيمة عند الإمام الصادق U وأبيه، وتقدمه على أصحابه في العلم والمعرفة وحفظ أحاديث أهل البيت عن الضياع والتلف، وبعض منها يدل على عكس ذلك وأن الرجل كان كذاباً وضاعاً مرأياً داساً في الأحاديث)⁽¹⁾.

ملاحظة: ورد عن "الذهبي" أنّ: (زرارة بن أعين الكوفي، أخو حمران، يترفض). ثم عتّب بما ذكره "العقيلي" وروى فيه من أسانيد، وفيها إشارة إلى ترفضه وشيعته، هو وأخوه حمران⁽²⁾. ثمّ يعلق بقوله: (قلت: زرارة قلّمَا روى، لم يذكر "ابن أبي حاتم" في ترجمته سوى أن قال: روى عن أبي جعفر-يعني الباقر)، وقال سفيان الثوري: ما رأى أبا جعفر. وذكر ممن يترجم لهم من اسمه زرارة وأن من كان يروي عن "عائشة" هو "زرارة بن أوفى"، وأشار إلى أن هناك من اسمه زرارة ولا يعرف⁽³⁾.

والخلاصة: أنّ كلا الإسنادين لا يثبتا ولا يعرفا عند أهل السنة، وأن هناك اضطراباً في أحوال بعض رجالهما عند الشيعة، فلا تستقرّ أحكامهم على الرجال، مما ينبئ عن منهج خاص للرافضة في تلقيهم وروايتهم الأخبار، ردّاً وقبولاً.

وأما من جهة المتن: فما ذكر بعض الشيعة أنّهما نزلتا في براءة "مارية القبطية"، فليس كذلك، إذ هي شبهة عندهم، يتأكّد بطلانها من وجوه:

(2) ينظر هامش: الكشي، أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز رجال الكشي، تقديم وتعليق: السيد أحمد الحسيني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ، 2009م، ص121-122.

(3) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز (748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ/1963م، ج2، ص69-70. وينظر: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (322هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد بن اسماعيل السلفي، الضعفاء، دار العصيمي، السعودية، ط1، 1420هـ/2000م، ج2، ص454-455.

(4) المصدر السابق، ج2، ص69.

أحدها: أن سياق القصة مخالف لسياق القرآن:

ف "الطبطبائي" يذكر سبب النزول عند أهل السنة والشيعة، مناقشا أدلة الفريقين، رادًا لما رواه "القمي" بقوله: (وهذه الروايات لا تخلو من نظر، أمّا أولاً: فلأن ما فيها من القصة لا يقبل الانطباق على الآيات، ولا سيما قوله: (إن الذين جاءوا بالإفك)، وقوله: (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً)، وقوله: (إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم)، فمحصل الآيات أنه كان هناك جماعة مرتبط بعضهم ببعض يذيعون الحديث ليفضحوا النبي ﷺ وكان الناس يتداولونه لسانا حتى شاع بينهم، ومكثوا على ذلك زمانا، وهم لا يراعون حرمة النبي ﷺ وكرامته من الله، وأين مضمون هذه الروايات من ذلك⁽¹⁾.

بل إن "الطبرسي" لا يذكر من أسباب النزول إلا ما صحَّ عن "عائشة" (رضي الله عنها)، وعليه فإن إنكار الرافضة لبراءتها والتشكيك في قصتها يتعارض مع إقرار جمع كبير من علمائهم الثقات، فيعترفون بأنَّ الله Y قد برَّأها ممَّا نُسب إليها، وأنَّ رسوله ﷺ قد جلد من جاء به،.. بل إنَّ بعض أئمتهم يؤكد أنَّ براءة عائشة (رضي الله عنها) أمرٌ متواترٌ علم بالضرورة، وإنكاره إنكار للضروري؛ ومنهم "الطبرسي"⁽²⁾، و"الطوسي"⁽³⁾، و"الكاشاني"⁽⁴⁾.

ويقول "ابن أبي الحديد" في شرحه لـ"نهج البلاغة"⁽⁵⁾ أمَّا (رضي الله عنها): (قُذِفَتْ بـ"صفوان بن المعطل السلمي" في سنة ست، منصرف رسول الله ﷺ من غزاة بني المصطلق -وكانت معه- فقال فيها أهل الإفك ما قالوا، ونزل القرآن ببراءتها،.. وقوم من الشيعة زعموا أن الآيات التي في سورة

(1) الميزان في تفسير القرآن، ج15، ص105-106.

(2) ينظر: أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م، ج7، ص166-170.

(3) ينظر: أبو جعفر محمد بن الحسن (460هـ)، التبيان في تفسير القرآن، ت: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ج7، ص414-418.

(4) ينظر: ملا محسن الفيض محمد بن مرتضى بن فيض الله بن محمود (1091هـ)، الصافي في تفسير كلام الله الوافي، مكتبة الصدر، طهران، إيران، ط3، 1379هـ، مج3، ج18، ص424-426.

(1) مج7، ج14، ص223.

"النور" لم تنزل فيها، وإنما أنزلت في "مارية القبطية" وما قذفت به مع "الأسود القبطي"، وجحدهم لإنزال ذلك في "عائشة" جحد لما يعلم ضرورة من الأخبار المتواترة"، ونجده في موضع آخر، يثبت براءتها (رضي الله عنها) بقوله: (وَقُدِّفَتْ عَائِشَةُ فِي أَيَّامِ رَسُولِ اللَّهِ بِصَفْوَانَ بْنِ الْمَعْتَلِ السَّلْمِيِّ، وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - بَرَاءَتَهَا فِي قُرْآنٍ يُتْلَى وَيُنْقَلُ، وَجُلِدَ قَاضِفُوهَا الْحَدَّ)⁽¹⁾.

2_ أن هذه الرواية موجودة عند أهل السنة وفي بعض كتبهم:

وأخرج الحاكم عن عائشة، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: أُهْدِيَتْ مَارِيَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهَا ابْنُ عَمِّ لَهَا، قَالَتْ: فَوَقَعَ عَلَيْهَا وَقَعَةٌ فَاسْتَمَرَّتْ حَامِلًا، قَالَتْ: فَعَزَلَهَا عِنْدَ ابْنِ عَمِّهَا، قَالَتْ: فَقَالَ أَهْلُ الْإِفْكِ وَالزُّورِ: مِنْ حَاجَتِهِ إِلَى الْوَلَدِ ادَّعَى وَلَدَ غَيْرِهِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ قَلِيلَةَ اللَّبَنِ فَابْتَاعَتْ لَهُ ضَائِنَةً لَبُونٍ فَكَانَ يُعَدِّي بِلَبْنِهَا، فَحَسُنَ عَلَيْهِ حَمُّهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): فَدَخَلَ بِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «كَيْفَ تَرَيْنِ؟» فَقُلْتُ: مَنْ عُدِّي بِلَحْمِ الصَّائِنِ يَحْسُنُ حَمُّهُ، قَالَ: (وَلَا الشَّبَهُ) قَالَتْ: فَحَمَلَنِي مَا يَحْمِلُ النِّسَاءُ مِنَ الْعَيْرَةِ أَنْ قُلْتُ: مَا أَرَى شَبَهًا قَالَتْ: وَبَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَقُولُ النَّاسُ فَقَالَ لِعَلِيٍّ: (خُذْ هَذَا السَّيْفَ فَانْطَلِقْ فَاضْرِبْ عُنُقَ ابْنِ عَمِّ مَارِيَةَ حَيْثُ وَجَدْتَهُ)، قَالَتْ: فَانْطَلَقَ فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ عَلَى مَخْلَةٍ يَخْتَرِفُ رُطْبًا قَالَ: فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى عَلِيٍّ وَمَعَهُ السَّيْفُ اسْتَقْبَلْتُهُ رِعْدَةً قَالَ: فَسَقَطَتِ الْخَرْقَةُ، فَإِذَا هُوَ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ ﷻ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ شَيْءٌ مُمْسُوحٌ⁽²⁾.

وفي القصة نظر: فالإسناد، من رواية "سليمان بن أرقم"، وقد اتفق الأئمة على تضعيفه، إذ ذكر "ابن الجوزي" أنه: (يروى عن الحسن والزهري، قال أحمد: ليس بشيء، لا يروى عنه الحديث، وقال يحيى: ليس بشيء، لا يساوي فلسا، وقال عمرو بن علي: ليس بثقة، وقال السعدي: ساقط، وقال

(2) مج5، ج9، ص127.

(3) أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ابن البيع) (405هـ)، المستدرک علی الصحیحین، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ/1990م، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر سراري الرسول (صلى الله عليه وسلم) فأولهن مارية القبطية أم إبراهيم، ح(6821)، ج4، ص41-42.

البخاري: تركوه، وقال النسائي وأبو داود والدارقطني: (متروك) وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات الموضوعات⁽¹⁾.

وربما كان سكوت الحاكم عنه في (مستدرکه) وكذلك "الذهبي" في تلخيصه عليه، ملمح لضعفه⁽²⁾.

وأما من جهة المتن: فصحيح ثابت، ولكن دون زيادات منكرة، فعند "مسلم" من حديث أنس Ψ : (أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُتَّهَمُ بِأَمِّ إِبْرَاهِيمَ وَلَدِ رَسُولِ اللَّهِ ع، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ع لِعَلِيِّ: أَذْهَبَ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ. فَأَتَاهُ عَلِيٌّ، فَإِذَا هُوَ فِي رَكْبِي يَتَبَرَّدُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: اخْرُجْ. فَنَاولَهُ يَدَهُ، فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذَكْرٌ، فَكَفَّ عَلِيٌّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ع، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَمَجْبُوبٌ مَا لَهُ ذَكْرٌ)⁽³⁾.

وعند "الحاكم" أيضا بسنده إلى أنس، τ عَلِيٌّ: اخْرُجْ، فَنَاولَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذَكْرٌ، «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخْرَجْهُ»⁽⁴⁾.

توجيه الروايات السابقة:

أولاً: يمكن توجيه هذه الروايات بالحديث الصحيح، وإبطال دعوى الطعن في أم المؤمنين "عائشة" (رضي الله عنها)؛ فمن مسالك الرافضة استغلال روايات ضعيفة ومنكرة لدى أهل السنة في تقرير شبهاتهم وافتراءاتهم، وأنهم يعمدون إليها مؤكدين بما أقوالهم، ثم يلزمون أهل السنة بها⁽⁵⁾.

وقد شكك بعض معاصريهم في القصة، كـ "جعفر مرتضى الحسيني" في كتابه (حديث الإفك)، محاولاً ردّ حديث الإفك بطرق عدة؛ من طعن في الرواة، وزعم بتناقضه، ودعوى ضعف

(1) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (597هـ)، الضعفاء والمتروكين، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1406هـ/1986م، ترجمة رقم (1507)، ج2، ص16.

(2) ينظر: المصدر السابق. ج4، ص41-42.

(3) كتاب التوبة، باب براءة حرم النبي (صلى الله عليه وسلم) من الريبة، ح(2771)، ج4، ص2139.

(4) المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة، ذكر سراري رسول الله صلى الله عليه وسلم، ح(6824)، ج4، ص42.

(5) ينظر: المحجوب: ياسين الخليفة الطيب، إجلال الحقيقة في سيرة عائشة الصديقة، مؤسسة الدرر السنية، الظهران، السعودية، ط1، 1432هـ/2011م، ص90، وما بعدها.

أ/عرض الروايات التي يفهم منها أن (الذي تولى كبره) هو: (حسان بن ثابت).

فقد ذكر "الطبري"⁽¹⁾ بسنده عن عامر، أن عائشة (رضي الله عنها) قالت: ما سمعت بشيء أحسن من شعر حسان، وما تمثلت به إلا رجوت له الجنة، قوله لأبي سفيان:

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ ... وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ
فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي ... لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءُ
أَتَشْتُمُهُ وَلَسْتُ لَهُ بِكُفٍّ ... فَشَرُّكُمْا لِحَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

فقيل: يا أم المؤمنين، أليس هذا لغوا؟ قالت: لا، إنما اللغو ما قيل عند النساء. قيل: أليس الله يقول: (وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ)؟ قالت: أليس قد أصابه عذاب عظيم، أليس قد ذهب بصره، وكُفَّ بالسيف؟.

وروى أيضا عن مسروق، قال: دخل "حسان بن ثابت" على "عائشة"، فشَبَّ بأبيات له، فقال:

حَصَانُ رَزَانُ مَا تُزَنُّ بِرِيْبَةٍ وَتَصْبِحُ غَرْزِي مِنْ حُومِ الْغَوَافِلِ

فقالت: أما إنك لست كذلك، فقلت: تدعين هذا الرجل يدخل عليك، وقد أنزل الله فيه: (وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ) الآية؟ فقالت: وأي عذاب أشد من العمى، وقالت: إنه كان يدفع عن رسول الله ع.⁽²⁾ وقرينا من هذه الرواية ما أخرجه "البغوي" في تفسيره⁽³⁾، وغيره⁽⁴⁾.

نقد هذه الروايات:

(1) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج17، ص193.

(2) المصدر نفسه، ج17، ص194.

(3) معالم التنزيل، مج6، ج18، ص22.

(4) ينظر: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج8، ص485.

ظاهر الروايات أن الذي تولى كبره منهم: (حسان بن ثابت) ٧٧، وفي سند الرواية الأولى (مسلمة بن علقمة) المازني، يكنى بـ (أبي محمد البصري)، وفي توثيقه وتضعيفه خلاف؛ فقد قال عنه "الذهبي": (وَتَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: ضَعِيفٌ، يُحَدِّثُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ مَنَاكِيْرٍ، لَمْ يَكُنْ يَحِيَّ بِنُ سَعِيدٍ بِالرَّاضِي عَنْهُ)⁽¹⁾. وقال عنه -أيضا-: (من مناكيره روايته عن داود، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة (في إيلاء النبي ع من نسائه)، أخرجه الترمذي، وقال: رواه علي ابن مسهر، عن داود، عن الشعبي مرسلا، وهو أصح. قال أبو حاتم: هو صالح الحديث)⁽²⁾.

وذكر "ابن شاهين"⁽³⁾ من فسر الجرح، فقال: (قال أبو حفص: وقول أحمد بن حنبل، إنه ضعيف، لِعَلَّةَ رَفَعِ الْأَحَادِيثَ، لَا أَنَّهُ كَذَّابٌ، وَهُوَ إِلَى الثِّقَةِ بِقَوْلِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَقْرَبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

وأما من جهة المتن؛ فالرواية صحيحة، وهي الثانية والأخيرة عند "الطبري" و"البخاري"، والتي ظاهرها أن (الذي تولى كبره) "حسان"؛ إلا أن توجيه الرواية يدلي بغير ذلك.

قال "ابن حجر" في (الفتح)⁽⁴⁾ مبينا سبب الاشكال في الرواية: (...وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ (تَدْعِينَ مِثْلَ هَذَا يَدْخُلُ عَلَيْكَ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ)؛ وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ هُوَ "حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ"؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا أَنَّهُ "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي" وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي حُدَيْفَةَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ وَهُوَ مِمَّنْ تَوَلَّى كِبْرَهُ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَحْفُ إِشْكَالًا،....).

قال "ابن كثير" مستغربا أنه "حسان بن ثابت": (...وَقِيلَ: بَلِ الْمُرَادُ بِهِ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ،

(1) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، (د، ن)، ط1، 2003م، ج4، ص971-972.

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج4، ص109.

(3) أبو حفص، عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين (385هـ)، المختلف فيهم، ت: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ/1999م، ص67.

(4) ج8، ص485.

وَهُوَ قَوْلُ غَرِيبٍ، وَلَوْلَا أَنَّهُ وَقَعَ فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" مَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لَمَا كَانَ لِإِيْرَادِهِ كَبِيرٌ فَائِدَةٌ... (1) اهـ. ثم جاء بالروايات التي فهم منها ذلك (1).

ولعلّ في كلام "القرطبي" توجيهها سليما لهذا الاشكال -أيضا-، حيث قال: (رُويَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا حَسَّانٌ، وَأَنَّهَا قَالَتْ حِينَ عَمِيَ: لَعَلَّ الْعَذَابَ الْعَظِيمَ الَّذِي أُوْعِدَهُ اللَّهُ بِهِ ذَهَابُ بَصَرِهِ، رَوَاهُ عَنْهَا مَسْرُوقٌ. وَرُويَ عَنْهَا أَنَّهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَنَّ عَائِشَةَ بَرَّأَتْ حَسَّانَ مِنَ الْفِرْيَةِ، وَقَالَتْ: إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا. وَقَدْ أَنْكَرَ حَسَّانُ أَنْ يَكُونَ قَالَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُرْزَنُ بِرَبِيبَةٍ ... وَتُصْبِحُ غَرَّتِي مِنْ حُومِ الْعَوَافِلِ
حَلِيلَةٌ خَيْرِ النَّاسِ دِينًا وَمَنْصَبًا ... نَبِيِّ الْهُدَى وَالْمَكْرُمَاتِ الْفَوَاضِلِ

وَقَدْ رُويَ أَنَّهُ لَمَّا أَنْشَدَهَا: حَصَانٌ رَزَانٌ، قَالَتْ لَهُ: لَسْتُ كَذَلِكَ، تُرِيدُ أَنَّكَ وَقَعْتَ فِي الْعَوَافِلِ. وَهَذَا تَعَارُضٌ، وَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنْ حَسَانًا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ نَصًّا وَتَصْرِيحًا، وَيَكُونُ عَرَضَ بِذَلِكَ وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ فَتُسَبِّبُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (2) اهـ.

ووجهه "الآلوسي" بقوله: (ومن الناس من برأ "حسان" وهو خلاف ما في (صحيح البخاري) وغيره؛ نعم؛ الظاهر أنه لم يتكلم به عن صميم قلب، وإنما نقله عن ابن "أبي" لعنه الله تعالى، وقد جاء أنه اعتذر عما نسب إليه في شأن "عائشة" (رضي الله تعالى عنها) (3) اهـ.

وبهذا فالذي تولى كبره ليس هو: حسان بن ثابت Ψ . ويتأكد بفهم سياق الرواية، فيكون سبب الدخيل في فهم الرواية أنه مجرد النسبة إليه لا غير.

ب/عرض الروايات التي يفهم منها أن (الذي تولى كبره): علي بن أبي طالب τ : وأفادت بعض الروايات أن الذي (تولى كبره): (علي بن أبي طالب) Ψ ، قال "السيوطي":

(1) ج6، ص25-26.

(2) الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص167-168.

(3) روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، ج18، ص114.

(وأخرج البخاري، وابن المنذر، والطبراني وابن مردويه، والبيهقي في "الدلائل" عن الزهري قال: كنت عند "الوليد بن عبد الملك" فقال: الذي تولى كبره منهم علي؟ فقلت: لا، حدثني سعيد بن المسيب؛ وعروة بن الزبير؛ وعلقمة بن وقاص؛ وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود؛ كلهم سمع "عائشة" تقول: الذي تولى كبره: عبد الله بن أبي؛ قال: فقال لي فما كان جرمه؟ قلت: حدثني شيخان من قومك أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف؛ وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنهما سمعا عائشة تقول: كان مسيعاً في أمري⁽¹⁾.

وفي رواية أن "سليمان بن يسار" دخل على هشام بن عبد الملك فقال له: يا سليمان؛ الذي تولى كبره من هو؟ قال: عبد الله بن أبي؛ قال: كذبت؛ هو علي، قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول؛ فدخل الزهري فقال: يا ابن شهاب: من الذي تولى كبره؟ فقال له: ابن أبي، قال: كذبت؛ هو علي قال: أنا أكذب؛ لا أبا لك - لو نادى مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت، حدثني عروة وسعيد وعبيد الله وعلقمة عن عائشة: أن الذي تولى كبره: عبد الله بن أبي⁽²⁾.

وروى "البخاري" بإسناده إلى الزهري؛ قال: قال لي الوليد بن عبد الملك: أبلعك أن علياً، كان فيمن قذف عائشة؟ قلت: لا، ولكن قد أخبرني رجلان من قومك، أبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، أن عائشة (رضي الله عنها) قالت لهما: "كان عليّ مسلماً في شأنها فراجعوه، فلم يرجع وقال: مسلماً، بلا شك فيه وعليه، كان في أصل العتيق كذلك"⁽³⁾.

ومما ذكره "ابن حجر" أن: (لابن مردويه من وجه آخر عن الزهري: كنت عند "الوليد ابن عبد الملك" ليلة من الليالي؛ وهو يقرأ سورة "النور" مستلقياً، فلما بلغ هذه الآية {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ} - حتى بلغ - {وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ} جلس ثم قال: يا أبا بكر من تولى كبره منهم؟ أليس علي بن أبي طالب؟ قال: فقلت في نفسي: ماذا أقول؟ لئن قلت لا؛ لقد خشيت أن

(1) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، مركز هجر للدراسات العربية والاسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 1424هـ/2003م، ج10، ص695-696.

(2) المصدر نفسه، ج10، ص695-696.

(3) كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ح(4142)، ج3، ص126.

ألقى منه شرا، ولئن قلت نعم لقد جئت بأمر عظيم، قلت في نفسي: لقد عوّدي الله على الصدق خيرا، قلت: لا، قال فضرب بقضيبه على السرير ثم قال: فمن فمّن؟ حتى ردّد ذلك مرارا، قلت: لكن "عبد الله بن أبي"، وفيه "قالت عائشة: أن عليا أساء في شأني والله يغفر له"⁽¹⁾.

نقد هذه الروايات:

أفاد ظاهر هذه الروايات أن (الذي تولى كبره): "علي بن أبي طالب" Ψ ، وقد أغنت رواية "البخاري" هنا، وممتنها وإن كان صحيحا؛ إلا أن البخاري ربما ساقها لبيان ما حدث حول القصة؛ - تاريخيا- وأن فيها تحريف؛ إذ أوردها في كتاب (المغازي)، لا لنسبة الأمر إلى "علي" τ . وهذا ما أبانه "ابن حجر" بقوله: (كَأَنَّ بَعْضَ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ مِنَ النَّاصِبَةِ تَقَرَّبَ إِلَى بَنِي أُمَيَّةَ بِهَذِهِ الْكِذْبَةِ فَحَرَّفُوا قَوْلَ "عَائِشَةَ" إِلَى غَيْرِ وَجْهِهِ لِعِلْمِهِمْ بِانْحِرَافِهِمْ عَنْ "عَلِيٍّ" فَظَنُّوا صِحَّتَهَا حَتَّى بَيَّنَّ الزُّهْرِيُّ لِلوَلِيدِ أَنَّ الْحَقَّ خِلَافُ ذَلِكَ؛ فَجَزَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى خَيْرًا، ..). وأعقبه بذكر روايتين عن يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ، ورد في أحدها ذكر سبب الحادثة بقوله: (نحن هيجنا الشيخ)⁽²⁾.

فتبيّن أن: (بعض غلاة الناصبية تقرئوا إلى بني أُمَيَّةَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، غير أنّ الزُّهْرِيَّ بَيَّنَّ لِلوَلِيدِ بن عبد الملك مَا فِي الْحَدِيثِ الْمَدْكُورِ...)⁽³⁾.

ثم إنّ نسبة الأمر لعلي بن أبي طالب τ كان استنادا لموقفه من الحادثة حينما استشاره النبي ε في أمر أهله أوّل الأمر، فأشار عليه بفراقها، فكأنهم علّقوا المسألة بموقفه من يومها، ومع ذلك لم يترك العلماء لموقف "علي" تجاه "عائشة" حينما استشاره النبي ε أدنى شبهة يمكن أن يتعلّق بها أحد بعد ذلك، فقد تناول العلماء موقفه توضيحا وتفسيرا ودفاعا⁽⁴⁾:

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج7، ص436-437.

(2) المصدر نفسه، ج7، ص437.

(3) ينظر: العيني، بدر الدين أبو محمود بن أحمد (855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إدارة الطباعة المنيرية، تصوير دار الفكر، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ج17، ص209-210.

(4) ينظر: قريبي، إبراهيم بن إبراهيم، مرويات غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ص265، 266.

1/ قال "النووي": (الذي قاله "علي" Ψ هو الصواب في حقّه ε ، لأنه رآه مصلحة ونصيحة للنبي ε في اعتقاده، ولم يكن ذلك في نفس الأمر، لأنه رأى انزعاج النبي ε بهذا الأمر، وتقلقه، فأراد راحة خاطره، وكان ذلك أهم من غيره)⁽¹⁾.

2/ وذكر "ابن قيم الجوزية": أنّ إشارة "علي" τ للنبي ε بفراق "عائشة"؛ إنما كانت تلويحاً لا تصريحاً، ليتخلص رسول الله مما همّه من كلام الناس،..⁽²⁾.

ف (الذي قاله علي Ψ حمله عليه ترجيح جانب النبي ε لما رأى عنده من قلق وغمّ بسبب ما قيل، وكان ε شديد الغيرة، فرأى "علي" أنه إذا فارقها سكن قلقه بسببها إلى حين براءتها فيمكن رجعتها، ولم يجزم عليه بذلك، بل فوض الأمر إليه ε فكأنه قال: إن أردت راحتك ففارقها، وإن أردت خلاف ذلك فابحث عن الحقيقة إلى حين براءتها، وبهذا اتضح عذره Ψ وأنه على خلاف ما وصفه به الوليد وهشام، وعلى خلاف ما ثبت عنها (رضي الله عنها)؛ فلم تقل كان عليّ ممن تولى كبر الإفك، بل قالت: كان مسيئاً في شأنِي، إذ لم يجزم ببراءتها كجزم أسامة بن زيد)⁽³⁾.

والخلاصة أن الذي تولى كبره "علي بن أبي طالب" Ψ خلاف الصواب. وتحقيقها كما أشار "الآلوسي": (أنّ قول "هشام بن عبد الملك" السابق من الإفك الناشئ عن النصب، وأثر من آثاره، فلا عجب إذاً، وقصارى ما روي عن "علي" Ψ أنه قال لأخيه، وابن عمّه رسول الله ε حين استشاره: (لم يضيق الله تعالى عليك والنساء سواها كثير)، وليس في ذلك شيء مما يصلح مستنداً لأهل النصب، وجلّ غرض الأمير مما ذكر أن يسري عن رسول الله ε ما هو فيه من الغمّ؛ وعند تدبّرنا القصة ينجلي "علي" τ ، وأنه بعيد عما يزعمه النواصب بعد ما بين المشرق والمغرب..)⁽⁴⁾.

(1) محي الدين أبو زكرياء محي بن شرف بن مري (676هـ)، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، (د، ط)، (د، ت)، ص1629.

(2) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، ت: شعيب الأرنؤوط وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1418هـ/1998م، ج3، ص233.

(3) ينظر: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج8، ص468-469.

(4) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج18، ص117-118.

فالبحت العلمي لتاريخ الأمويين، يبين لنا الدخيل في تفسير هذه الآية. ويكشف لنا أسرار الواقعة.

ج/ عرض الروايات التي يفهم منها أن (الذي تولى كبره) هو (مسطح ، وحسان، وحمنة):

ورد في بعض الروايات أن "عائشة" (رضي الله عنها) قالت: "لَمَّا ذُكِرَ مِنْ شَأْنِي الَّذِي ذُكِرَ بِهِ وَمَا عَلِمْتُ بِهِ، وَكَانَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ الْمُنَافِقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ سَلُولًا، هُوَ الَّذِي يَسْتَوْشِيهِ وَيَجْمَعُهُ، وَهُوَ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ، هُوَ وَحَمْنَةُ وَمِسْطَحٌ، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ"⁽¹⁾.

نقد هذه الروايات:

أولاً: ما روته "عائشة" (رضي الله عنها) أن الذي تولى كبره: (ثلاثة)؛ لا يفهم بمعزل عن ما روته بنفسها خلاف ذلك؛ فقد صحَّ عنها أن الذي تولى كبره واحد، لا أكثر، ولهذا ذكر "ابن حجر" الروايات كلها بوجه يتجلى به صوابها؛ أن الذي تولى كبره واحد، وتبعه آخرون؛ فقال: (وَوَقَعَ فِي آخِرِ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ وَكَانَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ مِسْطَحٌ وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ وَالْمُنَافِقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي وَهُوَ الَّذِي يَسْتَوْشِيهِ وَهُوَ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ هُوَ وَحَمْنَةُ، وَعِنْدَ الطَّبْرَائِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي وَمِسْطَحٌ وَحَمْنَةُ وَحَسَّانُ وَكَانَ كِبْرُ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي)⁽²⁾ اهـ.

ثانياً: يمكن القول أن هذه الروايات لا توافق سياق الآية، ففيها قرينتان دالتان على أن المراد (واحد)، لا أكثر، أولاهما: الاسم الموصول (الذي) الدال - غالباً - على الواحد، والثانية: الهاء من (له عذاب عظيم)؛ الدالة على المفرد المذكر الغائب. ولعلّ هذا من أحسن ما يوجه هذه الروايات، فيقول "الآلوسي": (ولا يأبي إرادة المتعدد أفراد الموصول لما في الكشف من أن الذي يكون جمعا وإفراد ضميره جائز باعتبار إرادة الجمع أو الفوج أو الفريق أو نظرا إلى أن صورته صورة المفرد، وقد جاء إفراده في قوله تعالى: (وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ) [الزمر: 33] وجمعه في قوله سبحانه: (وَخُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) [التوبة: 69]، والمشهور جواز استعمال (الذي) جمعا مطلقا؛ واشترط (ابن مالك) في "التسهيل" أن يراد به الجنس لا جمع مخصوص فإن أريد الخصوص قصر على الضرورة.

(1) ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، ج 17، ص 195-196.

(2) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 8، ص 478-479.

هذا ولا يخفى أن إرادة الجمع هنا لا تخلو عن بعد، والذي أختاره إرادة الواحد؛ وأن ذلك الواحد هو عدو الله تعالى ورسوله ﷺ والمؤمنين "ابن أبي"، وقد روى ذلك الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعلقمة بن أبي وقاص وعبد الله بن عتبة وكلهم سمع عائشة تقول: الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ عبد الله بن أبي، وقد تضافرت روايات كثيرة على ذلك، والذاهبون إليه من المفسرين أكثر من الذاهبين منهم إلى غيره⁽¹⁾.

التوجيه الصحيح لقوله تعالى: (والذي تولى كبره منهم):

من خلال ما سبق يتبين أن الصحيح المراد بـ (الذي تولى كبره): (عبد الله بن أبي ابن سلول) للأحاديث الصحيحة، ولتصريح "عائشة" (رضي الله عنها) به؛ ودلالة الحديث واضحة أنه هو؛ إذ النبي ﷺ: (اسْتَعْذَرَ) منه وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ، ولو كان غيره لاستعذر منه، سواء واحدا أم أكثر؛ وجمهور العلماء على ذلك، وهو قول الأكثرين كما نصَّ "ابن كثير" في تفسيره...⁽²⁾.

وإنَّ المتأمل للآية ليجد ذلك قطعاً ويلحظ معناه من خلال سياقها، ... فأسلوب القرآن في سباقه ولحاظه دلّ على واحد معين من العصابة، وهو عبد الله بن أبي ابن سلول، كما في الصحيح؛ بخلاف ما يفهم من بعض الروايات الملحقة لحسان؛ ومسطح؛ وحمنة؛ بابن أبي في تولي كبر الإفك، فهؤلاء جماعة، والآية تشير إلى واحد، فالتعبير (بالذي) وإعادة الضمير إليه مفردا مرتين في قوله: {كِبْرَهُ} وقوله: {لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ} يظهر أن المراد واحد بعينه من العصابة وهو الذي تولى كبره وعظمه؛ وبهذا يندفع الإشكال؛ ويظهر أن هؤلاء الصحابة لا يصلح منهم واحدا لتولي كبر الإفك.

و(لأن العتاب الذي عوتبوا به منصوص: (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) [النور: 16]، وقوله تعالى: {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِنَّ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ}، ولا شك أن صفة الإيمان ثابتة لحسان ومسطح وحمنة، ومنتفية عن عبد الله بن أبي ابن سلول، وإن كان ظاهره مسلما، فالعتاب لهؤلاء المؤمنين الذين

(1) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 18، ص 117.

(2) تفسير القرآن العظيم، ج 6، ص 25.

تورطوا في الدعاية السيئة⁽¹⁾.

أثر "الدخيل" على القصص القرآني:

يتبين لنا من خلال ما سبق أنّ لـ "الدخيل" أثر بالغ على الفهم وسلامته، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

- على قدر اعتماد "الدخيل" في التفسير على قدر صرف العقل عن الفهم والقلب عن الجانب الهدائي.
- أن الدخيل ساهم بشكل كبير في توظيف بعض العوامل التاريخية والاجتماعية، أي: توجيه المعاني وتحويلها قصد هدف معيّن، غير مراد من القرآن أصالة، أو تبعا.
- أغلب الدخيل يمثل روايات ضعيفة ومنكرة، فالتسليم بها، وعدم نقدها، قد تكون ملزمة لنا من قبل مخالفيها.
- قد يلجأ إلى الدخيل لبيان ما أبهمه القرآن والسنة تبعا، وربما كانت حكمة القرآن وراء الإبهام، وما سكت عنه.
- أنّ الدخيل قد يشمل سبب النزول، والذي يعتبر أهمّ ما يستعان به على التفسير أو الفهم، فهو بمثابة الآلة، فإن تسلسل إليه الدخيل ابتداء، فسيحول بيننا وبين تطلب مراد الله تعالى.
- أنّ الدخيل قد يكون صحيحا من حيث روايته، ومنكرا من حيث توظيفه واستغلال سياقه، أي: عدم توقّف الدخيل على مصدره من الروايات والآراء، بل يشمل طرق توظيفه أيضا.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- إبراهيم بن إبراهيم قريبي، مرويات غزوة بني المصطلق، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، (د، ط)، (د، ت).
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، دار

(1) ينظر: قريبي: إبراهيم بن إبراهيم، مرويات غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع، ص233.

- الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1406هـ/1986م.
- ابن حبان، محمد بن أحمد بن أبي حاتم البستي، (الثقات)، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط1، 1393هـ/1973م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تصحيح: عبد العزيز بن باز، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، وآخر، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1379هـ.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد الشيباني، المسند، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2004م.
- ابن خليفة عليوي، جامع النقول في أسباب النزول، (د، ن)، (د، م)، ط1، 1404هـ.
- ابن شاهين، أبو حفص، عمر بن أحمد بن عثمان، المختلف فيهم، ت: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1420هـ/1999م.
- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د، د)، (د، ط)، 1399هـ/1979م.
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير العباد، ت: شعيب الأرنؤوط وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1418هـ/1998م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ت: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط2، 1425هـ.
- إحسان إلهي ظهير، الشيعة والتشيع فرق وتاريخ، دار الإمام المجدد، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ/2005م.
- _____ - الشيعة وأهل البيت، دار الإمام المجدد، القاهرة، مصر، ط1، 1426هـ/2005م.

- الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ط1، 1400هـ.
- البغوي، أبو محمد بن الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، ت: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، السعودية، (د، ط)، 1411هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، عناية: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط1، 1417هـ.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ/1990م.
- الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف الطهر الأسدي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ت: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة نشر الفقهة، قم، إيران، ط4، 1431هـ.
- الخوئي، أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث، (د، ن)، النجف الأشرف، العراق، (د، ت)، (د، ط).
- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1382هـ/1963م.
- المغني في الضعفاء، ت: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، (د، ت)، (د، ط).
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، (د، ن)، ط1، 2003م.
- السالوس، بن أحمد علي، "مع الاثني عشرية في الأصول والفروع"، دار الفضيلة، الرياض، السعودية، ط7، 1424هـ/2003م.

- السيوطي، جلال الدين، الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، مركز هجر للدراسات العربية والاسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 1424هـ/2003م.
- _____ لباب النقول في أسباب النزول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2002م.
- الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1997م.
- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ.
- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (460هـ)، التبيان في تفسير القرآن، ت: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).
- تذيب الأحكام، ت: السيد حسن الموسوي الخراساني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ايران، (د، ط)، 1395هـ.
- الطوسي، محمد بن الحسن (385هـ)، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، ت: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي قم، ايران، ط1، 1427هـ.
- _____ رجال الطوسي، ت: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي قم، ايران، ط5، 1430هـ.
- العاملي، (الشهيدين)، محمد بن جمال الدين (786هـ)، وزين الدين الجعي (965هـ)، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، تصحيح: محمد كلانتر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، ت: حمدي بن عبد المجيد بن اسماعيل السلفي، الضعفاء، دار العصيمي، السعودية، ط1، 1420هـ/2000م.
- العيني، بدر الدين أبو محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، إدارة الطباعة المنيرية، تصوير دار الفكر، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).
- الغريفي، محي الدين الموسوي، قواعد الحديث، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م.

- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ت: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1416هـ/1996م.
- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ/2006م.
- الكاشاني، ملا محسن الفيض محمد بن مرتضى بن فيض الله بن محمود، الصافي في تفسير كلام الله الوافي، مكتبة الصدر، طهران، ايران، ط3، 1379هـ.
- الكشي، أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز رجال الكشي، تقديم وتعليق: السيد أحمد الحسيني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ.
- المحجوب، ياسين الخليفة الطيب، إجلاء الحقيقة في سيرة عائشة الصديقة، مؤسسة الدرر السنية، الظهران، السعودية، ط1، 1432هـ/2011م.
- المزيني، خالد بن سليمان، المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط1، 1427هـ.
- النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي الأسدي (450هـ)، رجال النجاشي، ت: موسى الشيبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ايران، ط6، 1418هـ.
- النووي، محي الدين أبو زكرياء محي بن شرف بن مري (676هـ)، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، (د، ط)، (د، ت).
- الواحدي، أبو الحسين علي بن أحمد النيسابوري (468هـ)، أسباب نزول القرآن، عناية: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، السعودية، ط2، 1416هـ/1992م.
- عبد القادر محمد الحسين، تمييز الدخيل في تفسير القرآن الكريم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج29، العدد3، 2013م.
- عماد يعقوب حمتو، الرواية الواهية وعلاقتها بالدخيل في علم التفسير، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد5، يوليو2013.
- مذكرة الدخيل في التفسير، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2009م.
- مسلم، بن الحجاج القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت).